المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الدليل الإرشادي الأول: إعداد مذكرة مفهوم المشروع و إجراء التقييم المبدئي

آذار 2020

كلمة تقديمية

هنالك علاقة وطيدة بين النمو الإقتصادي و الإستثمار في البنية التحتية حيث أنه يخلق فرص تشغيل، يطور الموارد البشرية، يزيد من إنتاجية الشركات و يساعدها على التوسع، و يساعد في رفع مستوى معيشة المواطنين و سهولة الوصول و الحصول على الخدمات الأساسية. كذلك يساهم الإستثمار في البنية التحتية في التنمية الإجتماعية من خلال توفير خدمات تعليمية و صحية أفضل.

و تمشياً مع التجربة العالمية و أفضل الممارسات، تسعى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إلى تعزيز النمو الإقتصادي و التنمية الإجتماعية من خلال تحسين نوعية البنية التحتية و استغلال الأصول. و بسبب التحديات المالية التي تعاني منها المملكة و الحاجة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية لتزويد الخدمات، ستتبنى الحكومة وسائل مبتكرة إضافية لمشاركة القطاع الخاص في الإستثمار في البنية التحتية بجانب الإستثمار الحكومي التقليدي.

وبالتالي ، فإن هدف الحكومة هو وضع مجموعة من الإصلاحات السياسية والتشريعية ، والدعم المؤسسي والحوافز لبناء إطار فعال لإدارة الاستثمارات الحكومية. سيضمن ذلك اختيار المشاريع ذات الأولوية كمشاريع استثمارية جديرة بالقيام بها التي تكون قابلة للاستمرار اقتصاديًا واجتماعيًا ، ومستدامة بيئيًا ، وبتكلفة مالية معقولة ، ويتم تنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية، إما من خلال مخصصات الموازنة الرأسمالية (ذاتي، منح و قروض انمائية) أو حيثما أمكن، على شكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتخفيف العبأعلى الموازنة العامة و الإستفادة من خبرة القطاع الخاص ومهاراته.

على وجه التحديد، من خلال وضع **ورقة السياسات في إدارة الاستثمارات الحكومية في الأردن لعام 2019 - الشراكة بين القطاعين العام والخاص** قوية ، تهدف الحكومة إلى إنشاء القاعدة الأساسية لإجراءات شاملة و فعالة للاستثمارات الحكومية في الأردن. تحدد هذه السياسة و تفصل أهدافها ومبادئها الإرشادية لكيفية إعداد مشروع الاستثمار العام الحكومي أو مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص و تصف آلية تحديد المشاريع و متى وكيف يتابع مشروعًا استثماريًا كشراكة بين القطاعين العام والخاص و يوضح كيفية إدارة الالتزامات المالية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يهدف هذا الدليل الإرشادي الجديد لإدارة الاستثمارات العامة الحكومية في الأردن إلى تطوير نهج موحد لإعداد وتنفيذ مشاريع الاستثمار العام. سيكون الدليل ذو فائدة كبيرة للمسؤولين الذين يتحملون مسؤولية تقديم مقترحات المشاريع الرأسمالية من خلال إعداد الورقة المفاهيمية للمشروع ، والتي تم توفيرها للوزارات و الجهات الحكومية التنفيذية التي لديها مسؤولية تطوير و تنفيذ المشاريع الإستثمارية الحكومية وفقا لقانون الموازنة العامة.

لذلك ، يسعدني كثيرًا بصفتي وزير التخطيط والتعاون الدولي أن أطلق هذا **الدليل الإرشاري الأول "إعداد الورقة المفاهيمية للمشروع و إجراء التقييم المبدئي"**. يتطلب هذا الدليل معلومات وافية حول مقترحات المشاريع أكثر من ذي قبل ولكن هذا ضروري لتقييم جدواها و أهميتها و هذا جزء مهم من رؤية الحكومة الأردنية لتحسين نوعية و جودة الاستثمارات الحكومية.

وزير التخطيط و التعاون الدولي

وسام عدنان الربضي

جدول المحتويات

البيان	رقم الصفحة
المقدمة	2
أهمية التقييم المبدئي لمقترحات مشاريع الاستثمار العام الحكومي	3
غرض ونطاق الورقة المفاهيمية للمشروع	3
ضمان جودة الورقة المفاهيمية في القطاعات المختلفة	7
كيفية تعبئة الورقة المفاهيمية للمشروع	8

الدليل الإرشاري الأول

إعداد الورقة المفاهيمية للمشروع و إجراء التقييم المبدئي

1. المقدمة

1.1 **يدعم هذا الدليل الإرشادي ورقة السياسات في إدارة الاستثمارات الحكومية في الأردن لعام 2019 - الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال اعتماد منهجية موحدة لإعداد وتنفيذ مشاريع الاستثمار الرأسمالية في القطاع العام.** سيعمل هذا الدليل الإرشادي، والذي أصبح متاحاً لكافة الوزارات والمؤسسات والدوائر والهيئات والشركات الحكومية، على تحضير وتقديم مقترحات تفصيلية لمشاريع الاستثمار الرأسمالية في القطاع العام من خلال إعداد ورقة مفاهيمية لكل مقترح مشروع، وبالتالي سيصبح لزاماً على كافة الجهات الحكومية التي تخضع لقانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية إعداد وتحضير مشاريع الاستثمار الرأسمالية في القطاع العام [1] ، وفقاً لمتطلبات الورقة المفاهيمية للمشروع ويجب عليها الامتثال للتعليمات والتوجيهات الواردة في هذا الدليل.

1.2 **يجب إستخدام المخصصات المالية في تنفيذ مشاريع الاستثمار الرأسمالية الأجدى.** تتطلب الورقة المفاهيمية للمشروع معلومات أكثر حول مقترحات المشاريع ، وهذا ضروري من أجل تقييم جدوى وأهمية وجودة المشروع بشكل أولي. ويعتبر هذا متطلب من الحكومة الأردنية لتحسين جودة الإستثمارات الحكومية. وضمان الجودة هو عملية ينبغي أن تمر عبر دورة المشروع بأكملها، ولكنها تبدأ بالورقة المفاهيمية للمشروع، ومن المهم أن يتم إكمالها بشكل كامل ودقيق. سيتم استخدام المعلومات الواردة في الورقة المفاهيمية للمشروع كوسيلة لتحديد مقترحات المشاريع المجدية ليتم إدراجها في برنامج الاستثمار العام ولاحقاً في الموازنة الرأسمالية. أما مقترحات المشاريع التي لا تستطيع الجهة الراعية إثبات الحاجة الكافية لها أو ذات الجودة الغير مقبولة، سيتم إعادتها لإعادة العمل عليها أو رفضها.

1.3 **يجب تقديم الورقة المفاهيمية للمشروع إلى وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي من أجل التقييم المبدئي وتقييم الجودة. هنالك شرح تفصيلي لمعايير التقييم المبدئي وتقييم جودة الورقة المفاهيمية لأي مشروع** في هذا الدليل، مما يعزز الشفافية في اختيار المشاريع الرأسمالية لكل من الجهة الطالبة للمشروع والجهة المراجعة له. ويتمتع كلاهما بحق الوصول إلى نفس المعلومات والمعايير، وبالتالي ينبغي أن تكون الجهة الطالبة للمشروع على دراية كاملة بالمتطلبات وأسس التقييم المبدئي للورقة المفاهيمية منأجل تحضير مقترح مشروع عالي الجودة.

1.4 **من الضروري أن تقوم وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية بدراسة القدرة على تحمل التكاليف الواردة في الورقة المفاهيمية للمشروع، تلك الواردة في القسم الثالث- المعلومات المالية، بالتشاور مع دائرة الموازنة العامة / وزارة المالية**. يجب مراعاة القدرة على تحمل التكاليف في سياق توفر الكلفة الرأسمالية وكلف الصيانة والتشغيل خلال عمر المشروع.

1.5 **هناك عدد من المتطلبات التي يمكن أن توجه الجهات الطالبة لتحديد المشاريع الجديدة:**

- الاستحقاق القانوني: في بعض الأحيان تكون المشاريع ضرورية من أجل الوفاء بالمتطلبات القانونية - مثال على ذلك هو الامتثال للمعايير البيئية؛ كما قد تتعلق أيضا بتشريعات السلامة الجديدة على الطرق السريعة على سبيل المثال. ومن المرجح أن تكون المشروعات التي تحركها الضرورة القانونية مرشحة قوية للموافقة عليها، شريطة أن تكون مُعَدَّة بالشكل الصحيح.
- يمكن لخطط التنمية الوطنية والبرنامج التنفيذي التنموي تحديد مشاريع التنمية الرئيسية وأولوياتها. كما يمكن أن تشير البرامج الحكومية الأخرى التي تتطلب استثمارا لتحقيقها إلى أفكار جيدة للمشاريع الجديدة.
- قد تبرز الخطط الاستراتيجية القطاعية المجالات ذات الأولوية للاستثمار الحكومي العام، وتوجه بالتالي تحديد المشاريع الرأسمالية.
- يمكن لسجلات الأصول، إن وجدت، تقديم معلومات عن وضع الأصول الرأسمالية وعمرها المتبقي - مثل المباني أو المعدات - ويمكن استخدامها لتحديد تلك الأصول التي ينبغي استبدالها أو تجديدها في المستقبل القريب.
- كما يتم بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمعات المحلية، تحديد أفكار جديدة للاستثمار العام كوسيلة مشروعة لتحديد أفكار المشاريع ، شريطة استخدام نهج منظم للتشاور.

[1] مشروع الاستثمار العام الحكومي هو اقتناء الأصول من قبل القطاع العام لتوليد سَيْلٌ من الفوائد المستقبلية. ويشير هذا التعريف إلى أن تركيز مشروع الاستثمار العام ينصب على الإنفاق الرأسمالي الذي يتم تمويله من خلال فائض للموازنة الرأسمالية، بعد الالتزام في النفقات المتكررة والاستثمارات الرأسمالية الجارية.

2. أهمية التقييم المبدئي لمقترحات مشاريع الاستثمار العام الحكومي

2.1 **ستوفر الورقة المفاهيمية للمشروع وسيلة لإجراء التقييم الأولي لمقترحات مشاريع الاستثمار العام،** يعتبر التقييم المبدئي هو نقطة القرار التي تحدد مصير مقترح المشروع الأولي - سواء تم رفضه أو السماح بمواصلة تحضيره.

2.2 **الهدف من التقييم المبدئي هو تحسين جودة ودقة المعلومات الواردة من الجهة الطالبة للمشاريع**. سيسمح ذلك باتخاذ قرارات علمية مدروسة بشأن ما إذا كان ينبغي الموافقة على المشاريع وادراجها في الموازنة الرأسمالية كأولوية (في حالة المشاريع الصغيرة) أو السماح لها بالانتقال للمرحلة التالية من التقييم (مرحلة الجدوى) (في حالة المشاريع المتوسطة والكبيرة[2]). إن التحقق من الجودة في هذه المرحلة المبكرة يزيد من احتمالية نجاح المشروع وتحقيقه للنتائج المرجوة (المخرجات وتأثيراتها) ويقلل من احتمالية النتائج السيئة والاستثمارات الغير مجدية، والغرض من ذلك هو استبعاد تلك المشاريع التي تعد:

- غير ضرورية
- تفتقر إلى المنطق أو الأسباب الموجبة
- تتعارض مع أولويات الحكومة أو الأولويات القطاعية
- من غير المرجح أن تكون مجدية
- تنطوي على مخاطر غير مقبولة
- الإفتقار إلى القدرات المؤسسية على التنفيذ
- تملك فرصة ضئيلة في أن تكون تكلفتها معقولة في ظل الظروف المالية المتوقعة

2.3 **يجب أن تتبع جميع المشروعات الاستثمارية، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، نفس الشكل والنسق المطلوب للتقييم المبدئي ،** ويتطلب صدور قرار ايجابي في المشروع في هذه المرحلة المبكرة توضيح أثر المشروع في تحقيق السياسة القطاعية والأسباب الموجبة والطلب وواقعية مقترح المشروع بما يرضي الجهة المراجعة في وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية، لتبرير الإنفاق الرأسمالي، سواء كان ذلك لدراسة إمكانية تمويل تنفيذ مشروع صغير أو مزيد من تقييم الجدوى للمشاريع المتوسطة والكبيرة.

2.4 **هناك عدة أسباب التي تجعل المشاريع الخاضعة للتقييم وذات الجودة فقط المؤهلة للنفقات الرأسمالية:**

- احتمال أن يتجاوز المشروع المُعد جيدًا قيمة المشروع من خلال صدور الأوامر التغييرية يكون أقل - وبالتالي يحول ذلك دون حصول مشاكل في الموازنة الرأسمالية في السنوات المقبلة، أو أن يتجاوز المشروع المدة العقدية المحددة - مما يعني أنه من المحتمل أن يساهم هذا المشروع بسرعة أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.
- يحول التقييم المبدئي أيضًا دون هدر الموارد المالية والبشرية على دراسات الجدوى للمشاريع التي لن يتم تمويلها أبدًا بعد سنوات من الانتظار على قائمة المشاريع المحتملة، ويساعد كذلك في تقليل الطلب على الموازنة أو على المساعدات الخارجية المقدمة من الشركاء والضغط على الوزارات المنفذة للمستويات المعقولة.
- يوفر التقييم المبدئي فرصة مهمة للجهات الطالبة لاختبار مدى ملائمة مقترحات مشاريعها من حيث الحاجة والمخاطر والاستدامة. وهذا يخدم في كل الأحوال مصلحة الجهات الطالبة حيث أن مشاريعها تقدم حلولاً للمشاكل الحقيقية أو تحقق منافعا عندما تلوح الفرصة لذلك، لذا من المنطقي أن يتم التحقق من أن مقترحات المشاريع يتم التخطيط لها بشكل جيد بحيث يمكن تنفيذها بفعالية وكفاءة، ويشمل ذلك النظر في المخاطر المتعلقة بالتغير المناخي والكوارث والأمور البيئية في المشاريع لزيادة فرص نجاح جهود التنمية وعلى المدى البعيد. كذلك يساعد ذلك على تجنب المشاكل خلال العمر التشغيلي للمشروع - المشاكل التي تؤثر على المستخدمين على المدى الطويل وكذلك على الجهات الحكومية المسؤولة عن إدامة المشروع وحل المشاكل التشغيلية.

3. غرض ونطاق الورقة المفاهيمية للمشروع

3.1 **الغرض العام من الورقة المفاهيمية للمشروع هو تحسين جودة ونوعية الاستثمارات العامة الحكومية في الأردن،** سوف يتحقق ذلك من خلال *عرض أكثر اتساقًا للمعلومات* و *تدقيق لجودة* تلك المعلومات. سيتطلب ذلك من كافة الوزارات إعداد الورقة المفاهيمية لكل مقترح مشروع جديد، والتي ستكون الخطوة الأولى لجميع مقترحات المشاريع بغض النظر عن حجمها أو نوع المشروع أو الجهة التنفيذية داخل القطاع المعني، أو طريقة تمويلها، أو آلية التنفيذ، لذلك، ستكون الوزارات هي

[2] سيرد التعريف للمشاريع "الصغيرة" و "المتوسطة" و "الكبيرة" في القسم الثالث3.

نقطة الاتصال الوحيدة لنظام إدارة الاستثمارات العامة الحكومية لكل قطاع ويجب عليها أن تضمن الجودة داخليًا لجميع مقترحات المشاريع القطاعية.

3.2 تم تصميم الورقة المفاهيمية للمشروع من أجل إجراء تقييم مبدئي لمقترحات المشاريع الجديدة في الأردن، بغض النظر عن مصدر التمويل. أسباب ذلك هي:

- من المهم أن يكون لدى الحكومة نظرة شاملة لجميع أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن تنسيقها وتخطيطها بشكل دقيق.
- على الرغم من أن التكاليف الرأسمالية للمشروع يتم تمويلها غالبًا من مصادر التمويل الخارجية، إلا أن تكاليف التشغيل والصيانة طويلة الأجل يتم تمويلها عادة من المخصصات الذاتية المحلية والخزينة العامة . لذلك من المهم أن تؤخذ هذه التكاليف طويلة الأجل في الاعتبار عند تخطيط الموازنة واتخاذ القرارات، قبل الالتزام بالموافقة على أي المشروع.
- من المهم أيضاً النظر إلى الالتزامات المالية سواء كانت مباشرة أو طارئة بعيدة المدى و التي قد تترتب على الموازنة العامة خلال جميع مراحل المشروع.

3.3 تعتبر الورقة المفاهيمية للمشروع نموذجًا واحدًا يخدم غرضيْن متصليْن اعتمادًا على حجم و/أو درجة تعقيد المشروع المقترح:

أ) **<u>بالنسبة للمشاريع الصغيرة (أقل من 10 مليون دينار أردني)</u>**، ستكون الورقة المفاهيمية للمشروع بمثابة الوثيقة الوحيدة التي يمكن من خلالها للجهات الحكومية تقديم طلب للحصول على تمويل رأسمالي صغير الحجم للمشروع.

سيتم تسجيل كافة مقترحات الورقة المفاهيمية للمشروع (سواء نفذت لاحقًا كمشروع استثمار عام حكومي أو من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص) في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية (NRIP)، بمجرد تقديمها إلى وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية، عن طريق تعيين رقم تعريف مرجعي واضح (P-Code) وسيرافق رقم التعريف هذا المشروع خلال دورة المشروع الكاملة. إذا تم تقييم المقترح بشكل إيجابي، فسوف يدخل في قائمة المشاريع التي تم تقييمها مبدئياً وذات الأولوية، لدراسة إمكانية تمويلها وإدراجها في موازنة المشاريع الرأسمالية، إلى جانب مقترحات المشاريع الأخرى التي حققت نفس التقييم. وفي حالة حدوث تأخير لمدة 12 شهرًا أو أكثر ما بين الموافقة والتمويل، سيتم إجراء مراجعة أخرى لتفاصيل ومعلومات وجاهزية المشروع للتنفيذ ، قبل اعتبار المشروع جاهز للتمويل. إضافة لذلك، فإنه من الممكن أن تطلب وحدة إدارة الإستثمارات الحكومية من الجهة الطالبة للمشروع إعداد دراسة جدوى لأي مشروع صغير، على سبيل المثال في حالة استخدام وتطبيق تكنولوجيا وتقنيات جديدة أوالعمليات الجديدة في أي مشروع. **في حالة المشروعات الصغيرة، لا ينبغي اعتبار "الموافقة" على اقتراح المشروع الوارد في الورقة المفاهيمية و"الاختيار" للتمويل أنهما ذات الأمر.** من الممكن الموافقة على المشروع كمشروع "جيد" دون أن يكون هناك بالضرورة تمويل متوفر لتخصيصه له على الفور. وقد يكون مشروعًا جيدًا وتمت الموافقة عليه من خلال التقييم المبدئي في الورقة المفاهيمية للمشروع، ولكن قد لا تكون له أولوية حالية مقارنة بالمشاريع الأخرى المعتمدة.

ب) **بالنسبة للمشاريع المتوسطة والكبيرة (أكثر من 10 مليون دينار أردني)**، ستبقى الورقة المفاهيمية للمشروع هي الوثيقة الوحيدة التي تمكَّن الجهات الحكومية من الطلب للحصول على تمويل رأسمالي لأي مشروع. ومع ذلك، سيكون مطلوباً لهذه المشاريع الأكبر حجما (أو الأكثر تعقيدًا) إعداد دراسات جدوى والخضوع لتقييم أكثر تفصيلًا وحسب الشروط و المتطلبات الواردة في الدليل الإرشادي الثاني، لذلك، في حالة حصول المشروع على تقييم مبدئي إيجابي، سيسمح له بالانتقال إلى المرحلة الثانية من الإعداد والتقييم التي سيتم خلالها إعداد دراسة جدوى (بما في ذلك تقييم أكثر تفصيلًا للمخاطر و الالتزامات المالية بعيدة المدى)، وسيتم بعد ذلك تقييم دراسة الجدوى هذه وفق الشروط والمتطلبات الواردة في الدليل الإرشادي الثاني.

4.3 في حالة المشاريع المتوسطة أو الكبيرة، الورقة المفاهيمية للمشروع وسيلة لتحديد المشاريع الجيدة المحتملة. "الموافقة" في هذه الحالة تسمح لها بالانتقال إلى المرحلة الثانية من التخطيط والإعداد والتقييم - دراسة جدوى - لضمان تقديمها بشكل ملائم مع جميع المعلومات ذات الصلة. وبالتالي يمكن اعتبارها بمثابة "نقطة انطلاق". تمثل الورقة المفاهيمية للمشروع في المشاريع المتوسطة و الكبيرة المرحلة الأولى من عملية إدارة الجودة التي ستتضمن أيضًا التحقق من دراسات الجدوى عند إعدادها في مرحلة لاحقة.

الشكل 1: دور الورقة المفاهيمية للمشروع في دورة المشاريع

سير اجراءات العمل لإعداد المشاريع الرأسمالية: المسار 1 (أقل من<10 مليون دينار أردني)

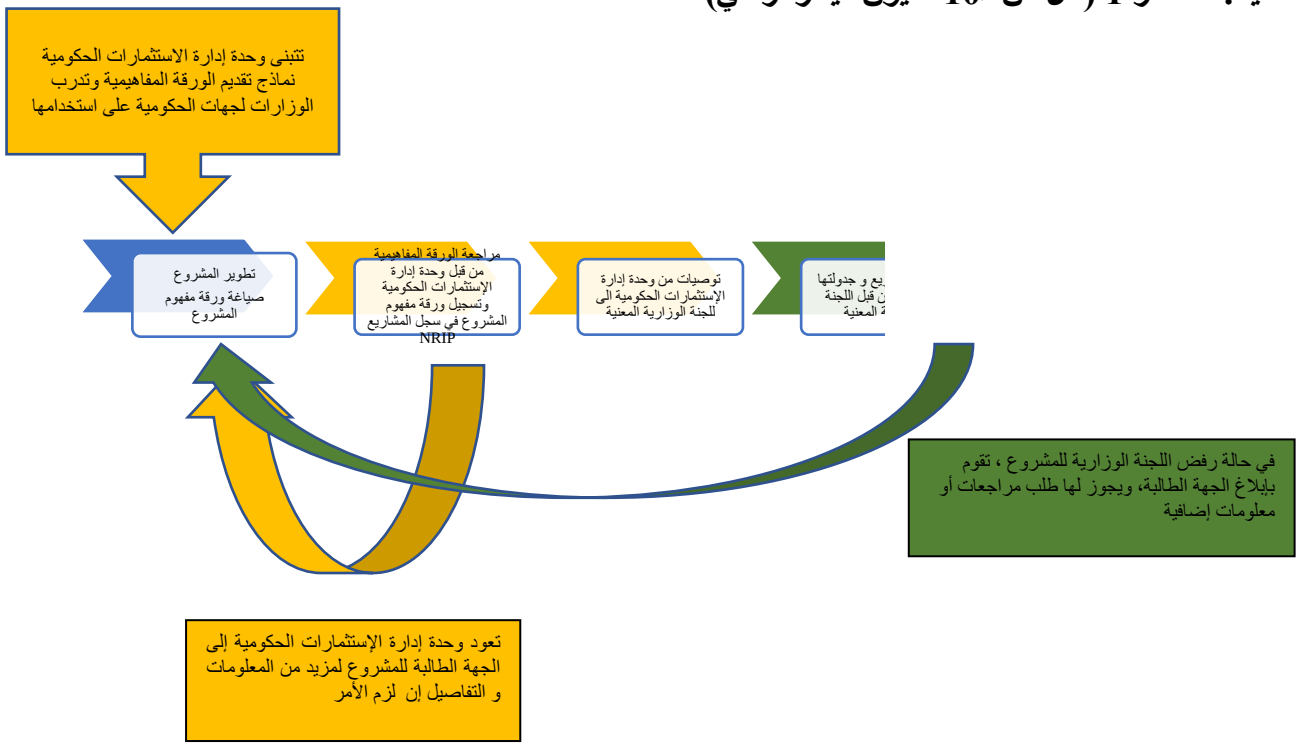

الوزارات الجهات الحكومية
وحدة إدارة الإستثمارات الحكومية
اللجنة الوزارية المعنية
وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة
وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

سير إجراءات العمل لإعداد المشاريع الرأسمالية: المسار 2 (أكبر من> 10 مليون دينار أردني)

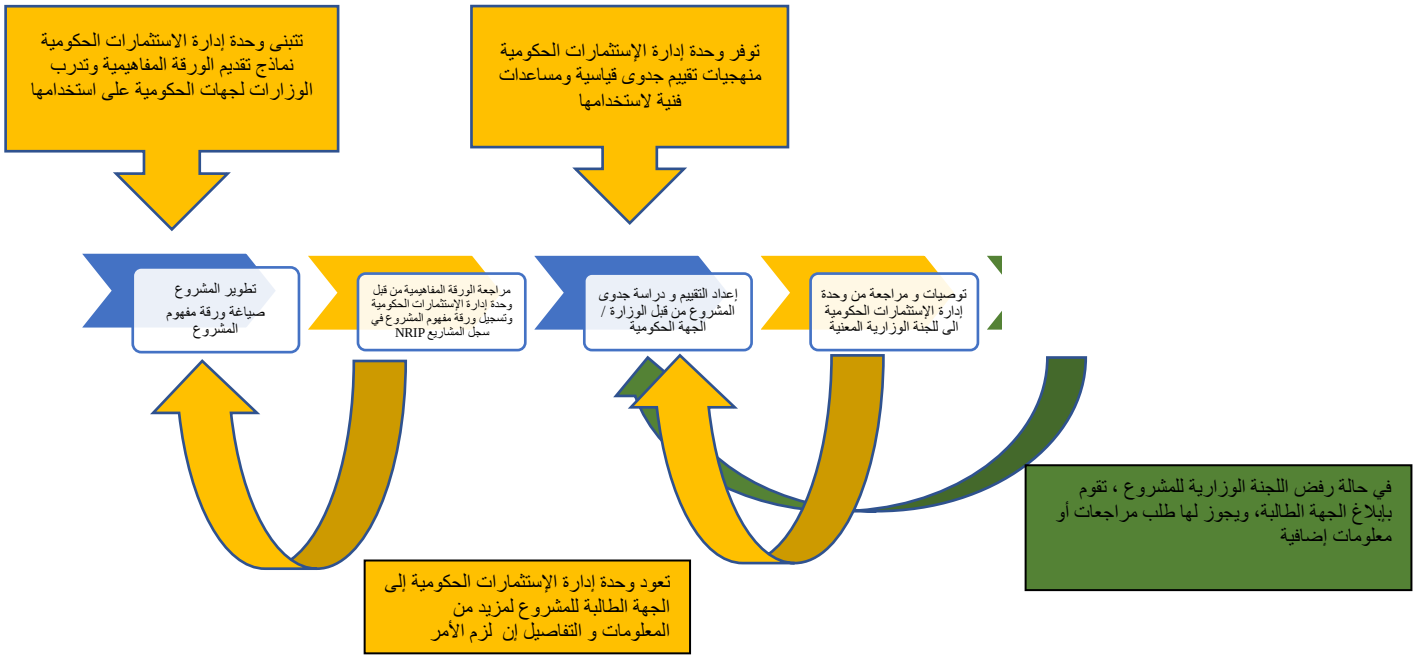

الوزارات الجهات الحكومية
وحدة إدارة الإستثمارات الحكومية
اللجنة الوزارية المعنية
وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة
وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

4. ضمان جودة الورقة المفاهيمية في القطاعات المختلفة

4.1 **إن ضمان جودة مقترحات المشاريع هي مسؤولية الجهات الحكومية الطالبة.** عندما يتم إعداد الورقة المفاهيمية للمشروع وقبل تقديمها للتقييم إلى وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية ، ينبغي للجهة الطالبة ضمان نوعية وجودة المعلومات و البيانات المذكورة في مذكرة مفهوم المشروع لتوفر أفضل فرصة ممكنة للموافقة على المشروع حيث أنه ليس من مصلحتها تقديم مذكرة ضعيفة لأن ذلك يقلل من فرصة قبول المشروع.

4.2 **يجب أن يتم إجراء مراجعة داخلية في الوزارة المختصة لكافة المشاريع التي يتم وضعها أو تطويرها من أي جهات حكومية في ذلك القطاع، وذلك قبل تقديم مذكرة مفهوم المشروع**بهدف ضمان تعبئة المذكرةبشكل صحيح و التحوط من الأخطاء البسيطة التي قد تؤدي إلى إرجاعها أو رفضها. لذلك، ينبغي على جميع الجهات الحكومية في القطاع الواحد تقديم مشاريعها أولاً في نموذج مذكرة مفهوم المشروع إلى الوزارة المختصة للمراجعة والموافقة المبدئية على المعلومات و البيانات المذكورة فيها. وسيقوم الوزير بتكليف دائرة في الوزارة لإجراء المراجعة الداخلية للنموذج قبل التوقيع والتقديم الرسمي للورقة المفاهيمية للمشروع لوحدة إدارة الإستثمارات الحكومية.

4.3 **لا يمكن تقديم الورقة المفاهيمية للمشروع إلا عن طريق الوزارة المعنية المسؤولة، ويتطلب ذلك توقيع الوزير وكذلك المسؤول الأعلى الذي يتحمل المسؤولية العامة في الجهة الحكومية التي تقدمت بمقترح المشروع.** وقد يتم اقتراح المشاريع من قبل أي شخص في أي جهة حكومية لكن بدون هذه التوقيعات، سيتم افتراض أن المقترح لا يحظى بدعم الوزير وهذا يعني أيضًا أنه لا يمكن تقييم الورقة المفاهيمية للمشروع وسيتم إرجاعها دون تقييم.

5. كيفية تعبئة الورقة المفاهيمية للمشروع

5.1 **يمثل الجدول أدناه نسخة كاملة لنموذج الورقة المفاهيمية للمشروع ويحتوي على جميع الأقسام والنصوص ذاتها**، لأغراض هذه الورقة المفاهيمية، يوجد في كل عنوان يخص قسما أو قسما فرعيا وصف للمعلومات المطلوبة وشرح لكيفية تعبئة هذا القسم يظهر بالخط المائل الأزرق. يرجى قراءة جميع الملاحظات المقدمة قبل محاولة إكمال الورقة المفاهيمية للمشروع.

مذكرة مفهوم المشروع لمشاريع الاستثمار الحكومي العام في البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية	
القسم 1: **معلومات تنفيذية وتفاصيل المشروع** *يتم توفير المعلومات التنفيذية للسماح لصناع القرار بالوصول بسهولة إلى البيانات ذات الصلة وقد يكون من الأفضل أو الأسهل تعبئة هذا القسم بعد تعبئة الأقسام التفصيلية الأخرى.*	
اسم الجهة الحكومية الطالبة للمشروع	*حدد بوضوح الجهة الحكومية المسؤولة عن تقديم/المسؤولة عن المشروع*
الوزارة المعنية المسؤولة	*حدد بوضوح الوزارة المسؤولة عن الجهة الحكومية*
تاريخ التقديم	*يتم تحديد التاريخ تلقائيًا بمجرد تقديم/تسجيل المشروع في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الإستثمارية NRIP*
اسم المشروع	*تأكد من استخدام العنوان الصحيح للمشروع بالكامل، تجنب أي أسماء مختصرة".* *بمجرد قبول المشروع وإصداره مع رقم تعريف مرجعي(P-Code) في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الإستثمارية NRIP،وسيصبح العنوان الظاهر في هذا المربع هو الاسم الرسمي للمشروع*
الرقم المُعَرِّف للمشروع (وفقًا *للسجل الوطني للمشروعات الحكومية الإستثمارية NRIP*)	*يتم إنشاء رقم تعريف مرجعي(P-Code) للمشروع تلقائيًا بمجرد تقديم/ تسجيل المشروع في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الإستثمارية NRIP*
القطاع	*حدد بوضوح القطاع والقطاع الفرعي، وفقًا لسياسات القطاع المعتمدة*
الوصف الفني للمشروع/النوع	*قم بتوفير معلومات كافية لتوضيح الطبيعة الفنية للمشروع، على سبيل المثال:إنشاء 235 كم من الطرق المعبدة بين [البلدة] و [البلدة] ، وتوسعة بمقدار 30 سريراً للمستشفى ، وإعادة تأهيل خطوط أنابيب مياه بطول 10 كم و قطر 1200 ملم ، إلخ.* *نوع المشروع: بناء و تنفيذ، توسعة، إعادة التأهيل، الاستبدال، التحسين، إلخ.*
الموقع (المحافظة/اللواء/المدينة/البلدية)	*قم بتسمية موقع أو مواقع المشروع إذا كان المشروع يتضمن أكثر من موقع واحد إذا كان ذلك ممكنًا، فيرجى استخدام مرجع الخريطة أو إحداثيات GPS*
اسم الشركاء - إن توفر	*تعلق بتنسيق المشروع وإصدار التصاريح، أي التصاريح البيئية وتصاريح الحفر على الطرق الخارجية أو الداخلية، إلخ.* *إذا طلبت أكثر من جهة حكومية هذا المشروع وستتعاون في تنفيذه، فيرجى ذكر اسم (أسماء) الجهة (الجهات) الأخرى المشاركة في المشروع*
التاريخ المتوقع لبدءالمشروع (شهر/سنة)	تاريخ البدء سيكون: • *في حالة وجود مشروع صغير(لا يتطلب دراسة جدوى): التاريخ الذي يتم عنده طرح عطاء التنفيذ للمناقصين* • *في حالة المشاريع المتوسطة والكبيرة التي تتطلب دراسة الجدوى: التاريخ الذي تبدأ عنده دراسة الجدوى والالتزام بالنفقات لدراسة الجدوى.*
التاريخ المتوقع لتشغيل المشروع (شهر / سنة)	*في جميع الحالات، سيكون هذا هو التاريخ الذي يُتوقع فيه بدء تشغيل المشروع والبدء في تحقيق الفوائد المتوقعة له، جزئيًا أو كليًا.*
جاهزية المشروع	*قم بوصف أي معلومات ذات صلة فيما يتعلق بجاهزية المشروع، على سبيل المثال ، إذا كانت استملاك أو تخصيص قطع الأراضي مطلوبة أم لا، أو توفر البنية التحتية اللازمة أو توصيلها بالخدمات اللازمة*

	قم بإضافة معلومات بشأن حالة التحليل ما قبل الاستثمار (الدراسات والمسوحات، وما إلى ذلك) وأي تصاريح لتنفيذ وتشغيل المشروع. *قم بتقديم أي معلومات تتعلق بجاهزية دراسات الجدوى (الفنية والمالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية و الشركاء)*

الكلفة الرأسمالية التقديرية للمشروع:(CAPEX)

هذا هو إجمالي الكلفة الرأسمالية اللازمة لتنفيذ المشروع المقترح الذي يجب أن يشمل جميع العناصر اللازمة للسماح للمشروع بتحقيق متطلباته وأهدافه المحددة. قم بتقديم تقدير لتكاليف الدراسات التحضيرية الإضافية اللازمة لتقييم المشروع. على سبيل المثال، في عيادة صحية، بالإضافة إلى تكاليف البناء و التنفيذ، قم بإضافة تكاليف توفير جميع المعدات الطبية والتجهيزات والأثاث. وينبغي أيضًا تضمين تكاليف استملاك قطع الأراضي (بما في ذلك تكاليف التعويض والتسوية) وكذلك جميع رسوم وتكاليف الاستشارات الهندسية (الجدوى والتصميم والإشراف). يرجى أيضًا تضمين التكاليف الإضافية المترتبة على جلب خدمة المرافق الضرورية إلى الموقع ، مثل خطوط و أنابيب المياه أو كوابل الكهرباء أو حتى طريق الخدمات لإتاحة الوصول للموقع، في تكاليف التنفيذ.

المكون	*الكلفة (بالدينار الأردني)*	*المدة المتوقعة (بالأشهر)*	*المصادر المستخدمة لتقدير الكلفة*
استملاك قطع الأراضي			
دراسات الجدوى			
الخدمات الهندسية (التصميم والإشراف)			
اعمال التنفيذ			

من الضروري أيضًا تحديد المبلغ الإجمالي للكلفة الرأسمالية من حيث:

أ) قيمة التمويل الذاتي من الخزينة (اذكر المبلغ الفعلي المطلوب) و التمويل الذي يمكن تقديمه من خلال مصادر خارجية (منح و/أو قروض)

ب) ينبغي تقديم الكلفة الرأسمالية المقدرة بالتكاليف الفعلية و بالسعر الدارج

ج) تشمل المصادر المستخدمة لتقدير الكلفة ما يلي: لا توجد مصادر؛ المصادر الثانوية (التصميم المفاهيمي: ، المواقع الإلكترونية ، رأي الخبراء) ؛ المصادر الأولية (البيانات التفصيلية: التصاميم التفصيلية، المواصفات الفنية، البيانات النهائية، الخطط، الأسعار الفعلية، الأسعار النهائية في العقود)

مدة المشروع المقدرة (بالسنوات):	يرجى الرجوع إلى الجدول أعلاه المدة هنا هي الوقت اللازم لتخطيط وتنفيذ المشروع

تكاليف التشغيل والصيانة المقدرة (أول سنة مالية كاملة للتشغيل):

هذه هي الكلفة الإجمالية لتشغيل وصيانة المشروع في أول سنة مالية كاملة بعد دخول المشروع المرحلة التشغيلية. والغرض من هذه المعلومات هو المساعدة في إعداد الموازنة الجارية و شمول التكاليف السنوية الإضافية الناتجة عن تنفيذ المشروع، ويجب أن يتضمن ذلك تقديرًا لجميع تكاليف الرواتب و الخدمات كالكهرباء و المياه و الإتصالات بالإضافة إلى تكلفة اللوازم والخدمات، قد يتم أخذ بعض التكاليف التشغيلية في الاعتبار عند إعداد الموازنة،على سبيل المثال، في حالة استبدال مدرسة قديمة بمدرسة جديدة، تكون بعض - أو جميع - رواتب المعلمين مغطاة بالموازنة الجارية الحالية، ومن المهم تحديد بشكل منفصل التكاليف التشغيلية التي ستكون جديدة في الموازنة الجارية. وفي حالة المشاريع الجديدة تمامًا، تكون جميع التكاليف التشغيلية جديدة في الموازنة الجارية، و ينبغي استكمال هذه المعلومات أيضاً إذا كانت المشاريع ممولة من مصادر خارجية (منح و/أو قروض).

***ملاحظة**: إذا كان من المقرر أن يبدأ تشغيل المشروع خلال السنة المالية للموازنة و ليس في بدايتها، فينبغي تقديم مذكرة منفصلة بتكاليف التشغيل والصيانة في الأشهر التي تلي مباشرة تاريخ دخول المشروع إلى حيز التشغيل و حتى نهاية السنة المالية.*

القسم 2: التبرير والهدف والأهمية	
1.2 ما هي دوافع المشروع و **لماذا ينبغي تنفيذه(من حيث المشكلة التي يتعين حلها أو الفرصة التي ينبغي تحقيقها) ؟ قم بتضمين معلومات أساسية حول حجم المشكلة أو الفرصة.** *أ) يمكن تنفيذ المشاريع إما لحل مشكلة لا يمكن حلها إلا من قبل الحكومة أو فرصة لم يتمكن القطاع الخاص من معالجتها.* *ب) للوقوف على أفضل فرصة ممكنة لتبرير التزام الحكومة المالي أو التمويل الخارجي، من الضروري وصف طبيعة وحجم المشكلة أو الفرصة التي سيحققها المشروع المقترح.* *ج) يجب أن يشرح الوصف أسباب المشكلة وأثرها أو أصل الفرصة. ويجب أن يوضح أيضًا سبب حدوث المشكلة/ الفرصة وما هي المدة التي كانت فيها تشكل مشكلة أو فرصة.* *د) يجب توضيح حجم المشكلة/الفرصة من حيث (كمثال) عدد الأشخاص المتأثرين بمشكلة ما أو حجم السوق الذي قد يكون متاحًا في سيناريو معين لفرصة في السوق. ويرجى توخي الوضوح بشأن الأرقام المعنية و المصدر الذي يدعم هذه الأرقام.* *على سبيل المثال، تم تصميم المشروع لحل مشكلة شاحنات النقل التي تدخل الى مدينة عمان، والتي تسبب ازدحام في حركة المرور في المدينة. ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي المشروع إلى تحسين حركة للشاحنات التي تربط عمان بالبتراء. وهذا المشروع ضروري أيضاً لربط المملكة بالدول المجاورة. في هذا الصدد، و سيؤدي إلى تسهيل حركة التجارة الدولية.*	**التقييم** **فشل** = فشل في وصف المشكلة أو الفرصة أو أن المشكلة /الفرصة موصوفة ولكنها لا تعتبر مهمة **غير واضح** = لا توجد معلومات كافية و أرقام حول حجم المشكلة أو الفرصة **نجاح** = المشكلة وأسبابها ومسبباتها موضحة بالكامل أو تم شرح الفرص بالكامل مع إثبات على حجمها و أهميتها
2.2 ما هو هدف/أهداف المشروع المقترح؟ *أذكر الأهداف التي تسعى الجهة الطالبة لتحقيقها يجب أن يكون هناك هدف أساسي واحد معبّر عنه في جملتين أو ثلاث جمل.* *يجب أن تكون الأهداف محددة للتعامل مع المشكلة / الفرصة الموصوفة في القسم 1.2؛ يجب أن تكون قابلة للقياس (لتحقيق ماذا بحلول متى؟). يجب أن تكون الأهداف واقعية بالمقارنة أهداف مع المشاريع المماثلة السابقة.* *قد يكون المثال على الهدف "تقليل حوادث الطرق المميتة في [الموقع] إلى أقل من [العدد] بحلول [التاريخ] من خلال [بناء و تنفيذ ...] "* *يمكن أيضًا إدراج عدد من الأ هداف الثانوية إذا كان ذلك مناسبًا.*	**التقييم** **فشل** = الأهداف غير موصوفة **غير واضح** = الأهداف موصوفة ولكن ليست واضحة **نجاح** = الأهداف موصوفة بوضوح
3.2 اذكر كيف سيحقق المشروع أهداف خطة التنمية الوطنية والرؤية لعام 2025، والاستراتيجيات والخطط القطاعية أو غيرها من السياسات الحكومية. *يجب أن يثبت مقترح المشروع أنه يساهم في تحقيق احتياجات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية للبلاد أو المحافظة المعنية. ويجب الرجوع هنا إلى السياسات أو الاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة بالمشروع المقترح، و توضيح كيفية مساهمة المشروع في تحقيقها. وقد لا يلبي المشروع سوى هدف سياسة واحد أو قد يهدف إلى تحقيق أكثر من هدف واحد. وإذا كان هذا هو الحال، فإنه ينبغي الإشارة إلى كل واحدة منها.*	**التقييم** **فشل** = لم يتم ربط المشروع بالرؤية 2025 وخطة التنمية الوطنية أو الاستراتيجيات والخطط القطاعية **غير واضح** = تمت الإشارة إلى البرامج الوطنية أو القطاعية ذات الصلة ولكن صلتها و ربطها بالمشروع المقترح غير واضحة نجاح = تمت الإشارة إلى الخطة أو الاستراتيجية ذات الصلة وتم تقديم شرح واضح حول صلتها و ربطها بالمشروع المقترح.
4.2 من هم الفئات المستهدفة و المستفيدة من المشروع وكم عددهم (إن أمكن)؟ *حسب طبيعة المشروع المقترح، قم بوصف المستفيدين الرئيسيين من المشروع. وقم بتقدير عدد المستخدمين المتوقع للمشروع باستخدام الإحصاءات المتاحة ذات الصلة. وعندما يتم ذكر التنبؤات، يرجى تضمين مصدر بيانات التنبؤ.*	**التقييم** **فشل** = فشل في وصف المستفيدين المستهدفين من المشروع **غير واضح** = المستفيدون المستهدفون من المشروع غير موصوفين أو محدد عددهم بشكل واضح

كمثال، إذا كان المشروع متعلقًا بطريق ما، فقم بتقديم إحصاءات حركة المرور. وإذا كان المشروع يتعلق بالرعاية الصحية، فقدم إحصاءات عن أعداد وطبيعة المعالجات داخل منطقة التغطية المستهدفة للمشروع. وإذا كان المشروع يتعلق بمدرسة، فاستخدم بيانات السكان لإظهار عدد الأطفال في سن الدراسة الذين يعيشون ضمن المسافة المنطقية لنصف قطر عن المدرسة. *يجب تقديم مصدر الأدلة و البيانات وكذلك تاريخ جمع الإحصائيات. والبيانات التاريخية التي تبين الأعداد السابقة ستعزز المقترح بشكل أكبر، إذا كانت متاحة. وبدلاً من مجرد تقديم الإحصاءات الأساسية، حاول ربط أرقام البيانات بحجم المشروع.*	**نجاح** = تم وصف المستفيدين المستهدفين من المشروع وتحديد عددهم بوضوح
5.2 ما هي الأنشطة والمخرجات (المنجزات) المقصودة ونتائج المشروع المقترح؟ **<u>الأنشطة</u>** *أذكر الأنشطة الرئيسية للمشروع المقترح. الأنشطة هي المهام أو الإجراءات المطلوبة لتحقيق الهدف؛ على سبيل المثال ، إنشاء عيادة جديدة في [الموقع] ؛ تجهيزها بالمعدات واللوازم؛ وتوفير العدد الكافي من الموظفين وجميع الموظفين الآخرين الضروريين لتشغيل العيادة.* **<u>المخرجات (المنجزات)</u>** *اذكر أهم المخرجات ونتائج المشروع. قد تشمل المخرجات (على سبيل المثال) عدد الكيلومترات من الطرق الجديدة أو عدد المقاعد المدرسية أو أسرة المستشفيات التي تمت إضافتها في تاريخ معين.* **<u>النتائج</u>** *يجب أن تتعلق النتائج بحل المشكلة الموضحة في القسم 1.2: ما الذي سيتم تحقيقه من خلال تنفيذ المشروع وكيف يمكننا قياس درجة نجاح المشروع؟* *على سبيل المثال، في حالة طريق جديد، يمكن وصف أحد النتائج على أنها تخفيض بنسبة 50 ٪ في الحوادث في السنة الأولى من الطريق الجديد. وفي حالة أسرة المستشفيات الجديدة، قد تكون النتيجة الناجحة هي تقليل أوقات الانتظار عند الإدخال الى المستشفى بساعتَيْن في أول 12 شهرًا.* *من المحتمل أن تكون النتائج متغيرة على مدى الحياة التشغيلية للمنشأة التي أنشأها المشروع - غالبًا ما تكون أقل في السنة الأولى للتشغيل وأكثر في السنوات اللاحقة مع تحسن كفاءة التشغيل. وعلى العكس من ذلك، فإنه مع نمو الطلب، قد تتعرض كفاءة الإنجاز للخطر إذا كان على المنشأة أن تعمل بقدرات زائدة. ويجب أن ينعكس هذا التغير في ذكر النتائج المقدرة –(أي ما الذي سيتم تحقيقه بحلول متى؟)*	**التقييم** **فشل** = لم يتم وصف الأنشطة و المخرجات والنتائج **غير واضح** = تم وصف الأنشطة والمخرجات والنتائج ولكن ليس بشكل واضح أو يبدو أنه لا تربطها علاقة بوصف المشروع **نجاح** = تم وصف الأنشطة والمخرجات والنتائج المقصودة بوضوح
6.2 هل هناك أي مشاريع سابقة مماثلة نفذت سابقاً، في القطاع أو القطاع الفرعي؟ (ينبغي الإجابة بنعم أو لا - إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى وصف الدروس المستفادة - إذا كانت الإجابة "لا" ، يرجى وصف التدابير الإضافية التي ستتخذ للتخفيف من عدم وجود مشروع و تجربة سابقة). *المشاريع التي لم يسبق تنفيذ مشاريع مماثلة لها تكون دائمًا في خطر تنفيذ إضافي والغرض من هذا السؤال هو التأكد مما يلي:* *أ) إذا كان هناك مشروع سابق مماثل له في الأردن، فهل كانت المخرجات والمحصلات مُرضية، والأهم من ذلك ما هي الدروس المستفادة التي يمكن أن تفيد المقترح الحالي؟* *ب) إذا لم يكن هناك مشاريع سابقة، فما هي تدابير التخفيف التي تم النظر فيها لإدارة مخاطر تجاوز المدة الزمنية و قيمة المشروع؟*	**التقييم فشل = إما**: لا توجد مشاريع سابقة مماثلة للمشروع في البلد أو القطاع أو القطاع الفرعي ولم يتم وصف أي تدابير تخفيف واضحة **أو**: كان هناك مشاريع مماثلة في البلد أو القطاع أو القطاع الفرعي ولكن النتائج كانت سيئة مع عدم وجود تدابير تخفيف واضحة **غير واضح** = تدابير التخفيف ليست واضحة أو موصوفة. **نجاح = إما**: لم تكن هناك مشاريع سابقة مماثلة للمشروع في البلد أو القطاع أو القطاع الفرعي ولكن تم وصف تدابير تخفيف واضحة **أو**: كان هناك مشاريع سابقة مماثلة وكانت النتائج إيجابية

7.2 قم بسرد جميع الآثار الاجتماعية والبيئية الإيجابية والسلبية للمشروع. بالإضافة إلى ذلك، يرجى توضيح ما إذا كان المشروع قد يؤثر سلبًا على مجموعات مختلفة (حسب النوع الاجتماعي والعرق والدين والإعاقة وما إلى ذلك)، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن التخفيف من هذه الآثار السلبية. *اذكر الآثار الإيجابية للمشروع. يجب أن تخلق جميع المشاريع القيّمة تأثيرات إيجابية. يمكن لبعض المشاريع أن تفيد بعض المجموعات أكثر من غيرها. غالبًا ما يكون هذا هو القصد؛ على سبيل المثال، في حالة مشروع بناء تسهيلات لتحسين إمكانية دخول المعوقين إلى المباني الحكومية.* *ينبغي لمقدمي مقترحات المشاريع النظر في الآثار الإيجابية التي قد تترتب على المشروع بالنسبة لمجموعات مختلفة من الناس أو المجتمعات. على سبيل المثال، تشمل الآثار الاجتماعية الإيجابية أو السلبية، وخلق/فقدان الوظائف، وتحسين الصحة العامة والسلامة في المدينة، والحد من تلوث الهواء والبيئة، وزيادة حركة المرور على الطرق داخل المدينة، والتخفيف من حدة الفقر.* *للعديد من المشاريع شكل من أشكال التأثير السلبي، وأكثرها شيوعًا هو التغير المناخي والكوارث والبيئية، وتشريد الأشخاص من أجل توفير مساحة لمشروع ما. وينبغي النظر بعناية في جميع الآثار السلبية وكيف يمكن تخفيفها. وينبغي أن يتم سردها هنا.* *قد تؤثر بعض المشاريع سلبًا على أقلية من الناس بشكل غير متكافئ على سبيل المثال، طريق مقترح يعبر موقعًا له بعض الأهمية الدينية لمجموعة دينية معينة. مرة أخرى، يجب إدراج هذه الآثار السلبية غير المتكافئة هنا. ويجب أن يشمل ذلك تدابير حول كيفية الحد من الإزعاج الذي تسببه أنشطة البناءلالمشروع، في المنطقة المحلية.*	**التقييم** **فشل** = فشل في سرد أي آثار للمشروع **أو** أن الآثار السلبية غير مقبولة **غير واضح** = تم سرد الآثار الإيجابية والسلبية للمشروع ولكن لم يتم شرحها بوضوح **نجاح** = تم شرح الآثار الإيجابية والسلبية بشكل واضح وهي تبدو مقبولة
8.2 التأثير أو المنفعة المحتملة للتغير المناخي - إن وجد *حدد بوضوح أي أثر إيجابي أو سلبي للمشروع على التغير المناخ. على سبيل المثال، من المتوقع أن يقلل المشروع من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو سبب رئيسي للتغير المناخي. و تكون الفائدة تخفيض اتكلفة الاجتماعية للكربون في الأردن.*	**التقييم** **فشل** = فشل في سرد أي آثار للمشروع **أو** أن الآثار السلبية غير مقبولة **غير واضح** = تم سرد الآثار الإيجابية والسلبية ولكن لم يتم شرحها بوضوح نجاح = تم شرح الآثار الإيجابية والسلبية بشكل واضح وهي تبدو مقبولة

9.2 اذكر خيارات التنفيذ البديلة و الممكنة لتحقيق الأهداف

لا يمكن لأي حكومة أداء جميع المهام المطلوبة في أي الاقتصاد. لذلك، قد يكون من الواقعي التركيز فقط على المشاريع التي يمكن للحكومة القيام به و تنفيذه. وينبغي تحديد ما إذا كان يمكن تنفيذ المشروع كمشروع شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) ، املأ النموذج أدناه تحت عنوان "إمكانية تطبيق المشروع كشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص".

إمكانية تطبيق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

A.	الأسباب الموجبة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	(يرجى وضع علامة على كل ما ينطبق)
	i) من الصعب تنفيذ المشروع بالموارد المالية أو خبرة الحكومة وحدها	☐
	ii) يحتمل أن يزيد الاستثمار الخاص من جودة / مستوى الخدمة مقارنة بما يمكن أن تنجزه الحكومة بمفردها	☐
	iii) هناك فرصة للمنافسة بين المستثمرين من القطاع الخاص مما قد يقلل من تكلفة تقديم الخدمة العامة	☐
	iv) يمكن أن يسمح الاستثمار الخاص للمشروع بالاستفادة من ابتكارات القطاع الخاص والتقنيات الحديثة والمعارف والخبرات في تطوير وإدارة المشروع	☐
	v) ويشمل المشروع بناء وإعادة تأهيل وتشغيل و/أو صيانة البنية التحتية العامة	☐
	vi) غير ذلك :	
ب	يرجى وصف الخدمات النهائية التي يمكن لمشغل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تقديمها : يرجى الإشارة إلى توزيع المخاطر المقترح بين القطاعين العام والخاص الموضح أدناه:	
ج		

فئة المخاطر	القطاع العام	المشتركة	القطاع الخاص	معلومات إضافية

مخاطر التصميم					
مخاطر الاستملاك (حيازة الأرض وإعادة التوطين)					
مخاطر التمويل / الالتزامات المالية					
مخاطر البناء					
مخاطر التشغيل و الصيانة					
المخاطر البيئية / الاجتماعية					
مخاطر انتقال الملكية					
مخاطر القدرة على تحمل التكاليف					
مخاطر أسعار الفائدة					
مخاطر الطلب					
غير ذلك					

د هل ينبغي سن أي تشريع/نظام للسماح للقطاع الخاص بتقديم الخدمات وتقاضي ثمنها؟
☐ لا ☐ نعم ☐ غير معروف

ه **i)** المدة المقدرة للعقد: _____ سنوات
إذا كان الأمر غير مؤكد ، فيرجى تحديد نطاق .-
☐ 10-15 ☐ 15-20 ☐ 20-35 ☐ أقل من 10

ii) العمر الاقتصادي المقدر للمشروع: _____ سنوات
إذا كان الأمر غير مؤكد ، فيرجى تحديد نطاق .-
☐ <10 ☐ 10-30 ☐ >30

و يرجى تحديد الشكل المفضل لمشتريات المشروع:
☐ بدون استدراج عروض ☐ باستدراج عروض

إذا كان "بدون استدراج عروض" ، فيرجى الإشارة إلى ما إذا كان المشروع يمتثل لشروط المقترحات المباشرة/بدون استدراج عروض المنصوص عليها في المادة 22 من قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص:
☐ لا ☐ نعم

إذا كانت الإجابة بنعم ، يرجى تقديم تفاصيل حول كيفية امتثال المشروع لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتفاصيل عن مقدم المقترح الذي لم يتم استدراجه؟

التحليل المالي والقدرة المصرفية

أ **i) يرجى تحديد مصدر إيرادات المشروع (يرجى وضع علامة حسب الاقتضاء):**
رسوم المستخدم☐ الوزارة/الهيئة المعنية ☐ كلاهما ☐

ii) يرجى إكمال ما يلي إذا قمت بتحديد "رسوم المستخدم" أو "كلاهما":
متوسط الرسوم المرجعية المقدرة التي يدفعها المستخدم: بالدينار أردني العدد التقديري للمستخدمين (في اليوم):

iii) يرجى إكمال ما يلي إذا قمت بتحديد "الوزارة / الوكالة" أو "كلاهما":
أ) هل تمتلك الوزارة / الوكالة التنفيذية سلطة منفصلة لتحصيل الإيرادات؟ نعم ☐ لا ☐
هل لدى الوزارة / الوكالة المختصة موازنة لتقديم هذه الخدمات؟ نعم☐ لا ☐
إذا كان الجواب "نعم" ، فيرجى توضيح المبلغ:
ج) يرجى تقديم تقدير لعدد المستخدمين (في اليوم):
د) يرجى تقديم تقدير للالتزامات المالية والالتزامات الطارئة (FCCL) الناشئة عن المشروع (بالتشاور مع وحدة الالتزامات المالية في وزارة المالية):
هل تكلفة للالتزامات المالية والالتزامات الطارئة FCCL المقدرة الناشئة عن المشروع في متناول الحكومة ؟:نعم☐ لا ☐
هـ) تقدير لمقدار الدعم الحكومي المباشر ؟:نعم☐ لا ☐

ب هل توفر رسوم المستخدم المقدرة ، أو مدفوعات الوزارة / الوكالة ، أو كليهما ، إيرادات كافية لتغطية تكاليف المشروع؟ نعم ☐ لا☐
يرجى إضافة تفاصيل حول الافتراضات / الحسابات حسب الضرورة :

ج هل أنت على علم بمشروع مماثل يتم تسليمه من خلال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكان آخر؟ نعم ☐ لا ☐
إذا كان الجواب "نعم" ، فيرجى بيان المكان: الأردن ☐ الدول العربية ☐ بقية العالم ☐
(يُرجى إرفاق أي مواد مرجعية ، مثل تقارير المشروع ، أو رابط موقع الويب ، إلخ.)

د هل تلقى المشروع أي متغذية راجعة من المقرضين ومقدمي أسهم رأس المال ، بنوك التنمية متعددة الأطراف/ المؤسسات المالية التنموية MDBs / DFIs ، المشغلين ، وما إلى ذلك؟ نعم ☐ لا ☐
إذا كانت الإجابة "نعم" ، يرجى تقديم ملخص للتغذية الراجعة:

القسم الرابع (مطلوب)

التنفيذ

أ	استنادًا إلى معلومات المشروع ، نحدد أنه يجب تنفيذ هذا المشروع بأسلوب الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟ نعم ☐ لا ☐ يرجى شرح السبب:
ب	يرجى توضيح ما إذا كانت هناك موارد مالية متاحة لتطوير المشروع (مثل دراسة الجدوى): نعم ☐ لا ☐ (إذا كان الجواب "نعم" ، حدد المبلغ):

القسم الخامس (مطلوب)

الإطار الزمني

أ يرجى تقديم جدول زمني إرشادي:

	مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	التاريخ		المشروع العام	التاريخ
i)	تقديم مذكرة مفهوم المشروع		**i)**	تقديم مذكرة مفهوم المشروع	
ii)	التسجيل في السجل الوطني لمشاريع الاستثمار NRIP		**ii)**	التسجيل في السجل الوطني لمشاريع الاستثمار NRIP	
iii)	دراسة ما قبل الجدوى		**iii)**	دراسة ما قبل الجدوى	
iv)	دراسة الجدوى وتقرير الالتزامات المالية والالتزامات الطارئةFCCL		**iv)**	دراسة الجدوى	
v)	تطوير وثائق المناقصة		**v)**	طلب الحصول على أسعار	
vi)	طلب الحصول على أسعار		**vi)**	طلب تقديم العروض	
vii)	طلب تقديم العروض		**vii)**	التفاوض على العقود	
viii	التفاوض على العقود		**viii)**	توقيع العقد	
ix)	توقيع العقد		**ix)**	تنفيذ المشروع	
x)	الإغلاق المالي				
xi)	تنفيذ المشروع				

التقييم

فشل = لا توجد محاولة جادة للتعامل السؤال
غير واضح = ليس من الواضح ما إذا كان من الأفضل تنفيذ المشروع من قبل القطاع العام / القطاع الخاص
نجاح = تم توضيح لماذا يكون القطاع العام/القطاع الخاص هو أفضل منفذ لهذا المشروع المقترح

القسم 3: المعلومات المالية والاقتصادية

ينبغي أن يتضمن هذا القسم تقديرات لجميع التكاليف الرأسمالية و تكاليف التشغيل والصيانة اللازمة لتنفيذ المشروع. (جميع المبالغ بالدينار الأردني). قد تطلب وحدة إدارة الإستثمارات الحكومية من وزارة المالية إبداء الرأي فيما يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف المالية للمشروع. من المعترف به أنه في المشاريع المتوسطة و الكبيرة، يكون من الصعب تقدير التكاليف في مرحلة مبكرة قبل إجراء دراسات الجدوى للمشروع، ومع ذلك، يجب استخدام "أفضل الطرق" باستخدام التكاليف السابقة للمشاريع المماثلة و تضمين التكاليف الجديدة مبالغ إحتياطية إضافية لتغطية التكاليف المستقبلية الغير معروفة حالياً.

1.3 إجمالي الكلفة الرأسمالية المقدرة لتنفيذ المشروع

يجب أن تشمل الكلفة، بالإضافة إلى تكاليف البناء، تكاليف ما قبل البناء مثل دراسات الجدوى، و التصاميم المعمارية والهندسية، وحيازة الأراضي/الإستملاك/ التعويضات وتكاليف التسوية، وتكاليف جميع المواد والمعدات والخدمات (بما في ذلك تكاليف الاستشاريين) اللازمة لإكمال المشروع. وينبغي تقدير الكلفة الرأسمالية على أفضل وجه ممكن من الجهة الطالبة للمشروع، ويجب تقديم مصدر أو أساس هذه التقديرات أو إرفاقها كمستندات منفصلة.

2.3 التدفق النقدي للكلفة الرأسمالية لكل سنة

(ينبغي أن يعادل الإجمالي المبين أعلاه في 1.3)

ينبغي إظهار التدفق للسنة الأولى التي يُتوقع أن يتم خلالها إجراء الصرف حتى لو كان الغرض منها هو فقط الدفع لدراسة الجدوى. يجب أن تشمل أرقام السنوات المقبلة الصرف المقدر في حالة التنفيذ وعلى عمر المشروع، يرجى إضافة سنوات إضافية للمشاريع طويلة المدة. اذكر السنة المحددة في جميع الحالات و مبلغ الصرف (التدفق النقدي و بالدينار).

السنة المالية	المبلغ المطلوب
……	……
……	……
……	……
……	……

3.2 مصادر التمويل

استخدم الجدول أدناه لإدخال جميع مصادر التمويل للتكلفة الرأسمالية للمشروع حسب النوع و بالدينار الأردني وكذلك كنسبة مئوي من الكلفة الرأسمالية.

نوع التمويل	المبلغ (بالدينار الأردني)	المبلغ (٪)
خزينة		
قرض خارجي		
منحة خارجية		
الاقتراض المحلي		
إيرادات المشروع الذاتية		
الرسوم		
مساهمة المجتمع (إذا انطبقت)		
الإجمالي (القيم المحتسبة)		

التقييم

فشل = المعلومات ليست واقعية أو ذات مصداقية

غير واضح = قد تكون المعلومات ذات مصداقية ولكنها تتطلب توضيحًا

نجاح = البيانات واضحة والتقديرات المقدمة تبدو واقعية

لاحظ أن التقييمينطبق على الإجابات المجمعة في الأسئلة1.3، و2.3 و3.3.

4.3 تكاليف التشغيل السنوية الجارية (بالدينار الأردني)

ينبغي تقدير التكاليف التشغيلية التقديرية الجارية (المتكررة) اللازمة للحفاظ على المشروع على مدى عمره والتعبير عنها على النحو التالي: [مبلغ ×] من تكاليف التشغيل السنوية بالدينار الأردني. ويجب أن يشتمل الرقم على تكاليف الرواتب، الخدمات الكهرباء و المياه و الإتصالات، والصيانة، واللوازم و قطع الغيار والمواد وما إلى ذلك. ويجب إظهار مصدر أو أساس هذه التقديرات أو إرفاقها كوثيقة منفصلة إذا لزم الأمر. كما هو موضح أدناه، ينبغي التعبير عن تكاليف التشغيل من حيث المبلغ الذي يمكن دفعه من التكاليف الجارية الحالية للجهة الطالبة للمشروع ومقدار التكلفة التشغيلية الإضافية.

إجمالي تكاليف التشغيل السنوية المقدرة للمشروع *اذكر التكلفة الإجمالية المقدرة لتشغيل المشروع للسنة المالية الأولى الكاملة.*	
ما مقدار هذا المبلغ الذي سيتم تغطيته من الموازنة الجارية الحالية؟ *تنطوي بعض المشاريع على استبدال المرافق القائمة مما يعني أن هناك بالفعل موازنة جارية لها، إذا كان هذا هو الحال، فأدخل هنا المبلغ في الموازنة الجارية الحالية دون تكرار.* *إذا كان المشروع جديدا تماما، بدون أي موازنة جارية سابقة ذات صلة، فيرجى إدخال "0" هنا.*	
تكاليف التشغيل الجارية الجديدة (القيمة المحسوبة)	

5.3 مصادر تكاليف التشغيل والصيانة الإضافية:

اذكر هنا كيف سيتم تمويل تكاليف التشغيل الإضافية يجب أن يحقق هذا نفس الرقم كما هو موضح أعلاه في "تكاليف التشغيل الجارية الجديدة (القيمة المحسوبة)،عند توقع مصادر أخرى خلافا لتمويل الخزينة، يرجى إضافة دليل على ذلك، يمكن أن يكون ذلك في شكل خطاب نوايا أو تبادل بريد إلكتروني، يجب أن يكون للإيرادات الذاتية والرسوم، أساس واضح و افتراضات محسوبة لدعم القيم المتوقعة للتمويل.

( ) خزينة
( ) قرض خارجي
( ) منحة خارجية
( ) الاقتراض المحلي
( ) ايرادات ذاتية (ذاتي)
( ) الرسوم
( ) مساهمة المجتمع (إذا انطبقت)

التقييم
فشل = المعلومات ليست واقعية أو ذات مصداقية
غير واضح = قد تكون المعلومات ذات مصداقية ولكنها تتطلب توضيحًا
نجاح = البيانات واضحة والتقديرات المقدمة تبدو واقعية

لاحظ أن **التقييم** *ينطبق على الإجابات المجمعة في الأسئلة 4.3 و 5.3 .*

6.3 هل إستملاك أو تخصيص قطع الأراضي مطلوب؟ (نعم / لا) **إذا كان الجواب "نعم"، أذكر إجمالي النفقات المطلوبة لتحقيق ذلك** (تكاليف التعويض/إعادة التسوية، إلخ.) *ما عليك سوى كتابة "نعم" أو "لا" هنا اعتمادًا على الحالة. في حالة الإجابة "بنعم"، كان يجب أن يكون قد تم تضمين هذا المبلغ بالفعل في إجمالي القيم الموضحة في 1.3 ولكن يجب تحديده بشكل منفصل هنا.* *إذا كان الإستملاك مطلوب لتنفيذ المشروع ، فيجب توضيح ذلك في هذه المرحلة. وينبغي أيضًا تضمين التكلفة المقدرة للإستملاك بأكملها هنا ويجب أن تشمل جميع تكاليف التعويض وإعادة التسوية إذا لزم الأمر.* *تقدر التكلفة الإجمالية للإستملاك بما يلي:* دينار أردني	**التقييم** **فشل** = تم تقديم المعلومات ولكنها لا تبدو واقعية **غير واضح** = قد تكون المعلومات المقدمة واقعية ولكنها تتطلب توضيحًا **نجاح** = المعلومات واضحة وتبدو واقعية
7.3 هل **سيحقق المشروع إيرادات؟ (نعم / لا)** إذا كانت الإجابة "نعم" تقدم الإيرادات المقدرة ومصادرها والعائد الداخلي المتوقع للمشروع: *أجب بـ "نعم" أو "لا" هنا.* *إذا كان الجواب لا ، فانتقل إلى القسم التالي.* *إذا كان الجواب "نعم"، فهذا يعني أن الإيرادات متوقعة (على سبيل المثال، رسوم استخدام المنشأة أو المبيعات من السلع المنتجة)، فيجب تقديرها والتعبير عنها بالدينار الأردني سنويًا وفقًا للجدول أدناه. إذا كانت السنة التشغيلية الأولى هي جزء من السنة كما هو الحال غالبًا، فيجب إظهار القيم المخفضة مع تقديرات السنوات الثلاث الكاملة التالية.* السنة التشغيلية الأولى | السنة **2** | السنة **3** | السنة **4** **مصادر الإيرادات:** *اذكر هنا من أين ستأتي الإيرادات المتوقعة، يجب أن تتوافق الإجابة الواردة هنا مع المعلومات الواردة في القسمين 3.3 و 5.3* **العائد الداخلي المتوقع للمشروع:** *اذكر هنا العائد الداخلي المتوقع للمشروع بناءً على أرقام الإيرادات الموضحة في الجدول أعلاه، يجب إظهار الحسابات في جميع الحالات.*	**التقييم** **فشل** = تم تقديم المعلومات ولكنها لا تبدو واقعية **غير واضح** = قد تكون المعلومات المقدمة واقعية ولكنها تتطلب توضيحًا **نجاح** = المعلومات واضحة وتبدو واقعية
8.3 ما **هي الفائدة الاقتصادية وصافي القيمة الحالية للمشروع** (NPV) **بالدينار الأردني - إن أمكن** *قم بتضمين أي معلومات تتعلق بالمزايا المتوقعة إذا كانت متوفرة،على سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي تحسين الطريق إلى تحقيق وفورات في تكاليف الصيانة للطرق البديلة* *قم بإدراج، مؤشرات متاحة لمعايير التقييم(NPV) إن وجدت* *اذكر أي معلومات حول الربحية الاقتصادية للمشروع، بناءً على أرقام الإيرادات الموضحة أعلاه في 7.3*	**التقييم** **فشل** = تم تقديم المعلومات ولكنها لا تبدو واقعية **غير واضح** = قد تكون المعلومات المقدمة واقعية ولكنها تتطلب توضيحًا **نجاح** = المعلومات واضحة وتبدو واقعية

4. التنفيذ

يجب أن يقدم هذا القسم دليلاً على أنه تم التفكير في خطة تنفيذ مبدئية، على الرغم من أن التفاصيل لن تكون ممكنة أو ضرورية في هذه المرحلة المبكرة، إلا أن التخطيط الأساسي يتطلب النظر في التحديات الرئيسية في تنفيذ المشروع على الرغم من أنه قد يتم تعديله مع تقدم التخطيط بشكل مفصل.
يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية في هذه المرحلة جدولًا زمنيًا للتنفيذ و دراسة في المخاطر التي ينطوي عليها تنفيذ المشروع بشكل فعال، وكذلك النظر في المشاركة مع أصحاب المصلحة في المشروع، يجب شرح عملية الحوكمة وصنع القرار المقترحة بأدوار ومسؤوليات واضحة.
يجب أن يحدد هذا أيضًا الموظف المسؤول في نهاية المطاف عن المشروع.

1.4 حدد الجدول الزمني للمشروع:
يجب سرد كافة المراحل المهمة لإعداد المشروع وتنفيذه في الجدول أدناه مع التواريخ المستهدفة و المخطط لها لتحقيق كل منها:

المرحلة	التاريخ المستهدف
إعداد دراسة الجدوى للمشروع / اكتمال التقييم	
طرح عطاء التنفيذ	
إحالة العطاء	
مباشرة التنفيذ	
إنتهاء المشروع	
تشغيل المشروع	

التقييم
فشل = التوقيتات غير موثوقة
غير واضح = تبدو الخطة المقدمة ذات مصداقية ولكنها تتطلب توضيحا
نجاح = الخطة واضحة وتبدو واقعية

2.4 أذكر الموارد البشرية واللوازم والأشغال والخدمات اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشروع. كيف سيتم توفيرها في الوقت المحدد؟

يجب أن يبرر الجواب المقدم إلى 2.4 أولاً وقبل كل شيء التواريخ المستهدفة الموضحة في 1.4 أعلاه.

يجب إدراج الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع ضمن الجدول الزمني المطلوب هنا مع الكميات التقديرية و المدد الزمنية اللازمة لشرائها. حدد ما إذا كانت هذه الموارد متاحة محليًا أو ينبغي استيرادها؛ من أين وما هو التواقر الممكن. على سبيل المثال، ليس هناك جدوى من التخطيط لإكمال مشروع في مدة 12 شهرًا في حالة عدم توفر قطعة رئيسية من المعدات التقنية في الموقع لمدة 14 شهرًا.

يمكن أن تشمل الموارد القوى العاملة والمشورة الفنية والمصانع والمعدات؛ ومواد البناء والمعدات التقنية اللازمة لتكليف المشروع.

قد يكون أحد الأمثلة على ذلك مشروعًا للطاقة المتجددة يتطلب شراء معدات متخصصة وتصميمها وتصنيعها وشحنها إلى المملكة من دولة أخرى. الوقت المستغرق لإكمال كل هذه الخطوات سيكون له تأثير كبير على التاريخ الذي يبدأ فيه المشروع العمل.

التقييم
فشل = لا توجد محاولة جادة لتوضيح القضايا و الموارد
غير واضح = قائمة الموارد مقدمة ولكن لم يتم النظر في كيفية توفيرها و توفرها
نجاح = يتم ذكر الموارد مع خطة توفير موثوق بها

3.4 ما هي الخبرة السابقة التي تمتلكها الجهة الطالبة للمقترح في تنفيذ مشاريع مماثلة؟ في حالة وجود خبرة محدودة أو معدومة ، اشرح كيفية معالجة هذه المشكلة أو التخفيف منها. *أ) إذا كانت الجهة الطالبة للمقترح لها خبرة سابقة في تنفيذ مشاريع مماثلة (على سبيل المثال ، المشاريع "المتكررة" مثل العيادات والمدارس) ، فإن ذلك يوفر درجة عالية من الثقة في أن المشروع المقترح يمكن إنجازه جيدًا إذا تمت الموافقة على تمويله. يجب على الهيئة المُقْتَرِحة أن تسرد المشاريع المماثلة التي نفذتها بنجاح على مدى السنوات الخمس الماضية.* *ب) على العكس من ذلك، إذا لم تكن هناك خبرة سابقة أو أن المشروع المقترح يتضمن مستويات عالية من الابتكار، فسيتم اعتبار ذلك خطرًا محتملاً من حيث الإنجاز الناجح، في هذه الحالة، ينبغي للهيئة المقدمة للمقترح أن تصف التدابير (على سبيل المثال تعيين موظفين متخصصين أو استشاريين خارجيين) التي من شأنها تحسين فرص النجاح.*	**التقييم** **فشل** = لا خبرة سابقة ولا إجراءات تخفيف موثوقة **غير واضح** = لا خبرة سابقة ولكن التخفيف قد يعالج المشكلة من خلال المزيد من العمل **نجاح** = تم ذكر تجربة تنفيذ ذات صلة سابقة ويمكن التحقق منها **أو** لا توجد خبرة سابقة ولكن تبدو تدابير التخفيف المقترحة ذات مصداقية.
4.4 أسرد الهيئات أو المرافق أو المؤسسات التنظيمية التي ستحتاج إلى المشاركة في تنفيذ المشروع المقترح وما هي القضايا القانونية التي يجب معالجتها؟ *تنشأ العديد من مشكلات التنفيذ بسبب عدم التعامل أو التواصل مع المرافق والهيئات التنظيمية في مرحلة مبكرة بشكل كافي. هذا هو سبب شائع للتأخير في العديد من المشاريع في جميع أنحاء العالم والتخطيط والاتصال المبكر مع هذه الهيئات سيساعد في تخطيط العمل والمفاوضات المطلوبة للحفاظ على المشروع على المسار الصحيح.* *لذلك، يرجى سرد جميع الهيئات والمرافق والجهات التنظيمية التي ينبغي التشاور معها - على وجه الخصوص ولكن ليس حصريًا - وزارة الأشغال العامة والإسكان. اكتب أيضًا وصفًا موجزًا للقضايا القانونية/ التنظيمية/ والخاصة بالتصاريح / المؤسسية التي ينبغي مناقشتها مع كل من هذه الهيئات.*	**التقييم** **فشل** = لا توجد استجابة موثوقة **غير واضح** = المؤسسات مدرجة ولكن مع بعض الثغرات الواضحة في القضايا القانونية / المؤسسية **نجاح** = تم سرد جميع المؤسسات المحتملة مع معلومات واضحة عن القضايا القانونية/ المؤسسية التي يتعين معالجتها
5.4 أدرج **أصحاب المصلحة في المشروع وحدد ما إذا كان قد تم استشارتهم** *"أصحاب المصلحة" هم الأطراف المهتمة في المشروع، هم إما أشخاص أو هيئات تمثيلية لها مصلحة في نتيجة المقترح أو أولئك الذين قد يتأثرون به، أدرجهم هنا.* *مقابل كل من أصحاب المصلحة، حدد ما إذا كان قد تم استشارتهم وإذا كان الأمر كذلك، في كلمة واحدة أو كلمتين، أذكر ما إذا كانوا يدعمون أو لا يدعمون المشروع، ويمكن التحقق من ذلك من خلال الاتصال/ التشاور الأولي.*	**التقييم** **فشل** = لم يتم سرد أصحاب المصلحة **غير واضح** = أصحاب المصلحة مدرجون في القائمة ولكن لم يتم إجراء أي مشاورات حتى الآن أو تبدو قائمة أصحاب المصلحة غير مكتملة **نجاح** = تظهر قائمة أصحاب المصلحة كاملة وبدأت المشاورات الأولية
6.4 تقييم المخاطر المحتملة والتخفيف منها *صف بإيجاز أي خطر كبير محتمل (بيئي، اجتماعي، تأثير أصحاب المصلحة) قد يحتاج إلى مزيد من التحقيق واقترح تدابير تخفيف محتملة، حيثما يكون ذلك ضروريًا.*	**التقييم** **فشل** = لا توجد محاولة جادة لمعالجة القضايا **غير واضح** = قائمة المخاطر مقدمة ولكن دون النظر في كيفية التخفيف منها **نجاح** = المخاطر مذكورة مع خطة للتخفيف من حدتها ذات مصداقية

التقييم	
فشل = لا توجد محاولة جادة لمعالجة القضايا **غير واضح** = قائمة القيود المقدمة ولكن دون النظر في كيفية حلها **نجاح** = القيود مذكورة مع خطة للحل ذات مصداقية	**7.4 التحديات في توفير الموازنة التشغيلية المحتملة** *اشرح كيف من المتوقع تغطية نفقات التشغيل والصيانة والاستهلاك بمجرد اكتمال المشروع، مع الإشارة إلى ما إذا كان ينبغي فرض رسوم المستخدم أو رفعها.* *حدد ما إذا كان من الممكن تعريض استدامة المشروع للخطر بسبب نقص التمويل للتشغيل و / أو الصيانة أو بسبب نقاط الضعف الحاسمة في قدرات التشغيل و الصيانة والتي من غير المرجح أن يتم حلها في الوقت المناسب لإنجاز المشروع.*

8.4 في حالة نجاح التقييم المبدئي للمشاريع التي تتطلب دراسة جدوى أو دراسة جدوى مسبقة

أ. ما هي الموازنة المطلوبة لدراسة الجدوى (المسبقة)؟

يرجى تقدير التكاليف الإجمالية لإكمال دراسة الجدوى للمشروع، ونظرًا لأن المشاريع المتوسطة و الكبيرة تحتاج أيضًا إلى دراسة جدوى مسبقة، قم أيضًا بتضمين تقدير التكلفة هذا.

ب.ما هو مصدر تمويل دراسة الجدوى (المسبقة)؟

من أين سيأتي تمويل دراسة الجدوى (المسبقة)؟ كن دقيقًا بشأن مصدر التمويل خاصةً إذا كان تمويلا مشترك، إذا تم تمويل دراسة الجدوى (المسبقة) خارجيًا، فيرجى تقديم أدلة داعمة (خطيا) عن نية الممول الخارجي للتمويل.

ج . صف كيف سيتم الانتهاء من التحضيرات/دراسة الجدوى

صف هنا ما هي الأنشطة التي ينبغي القيام بها بين الإخطار بنجاح الورقة المفاهيمية للمشروع واستكمال دراسة الجدوى. وينبغي أن يشمل ذلك المواعيد الزمنية التقريبية، ويتضمن تقديرات واقعية للمهل الزمنية للعطاءات، وينبغي أيضًا تقدير تاريخ الانتهاء من التحضيرات ودراسة الجدوى (المسبقة) هنا

القسم 5: تفاصيل الاتصال والتوقيع بالموافقة		
	الاسم	**التوقيع**
معد المشروع:	*ينبغي أن يكون هذا هو الشخص الذي قام بتعبئة هذه المذكرة المفاهيمية PCN .*	
رقم الهاتف:		
البريد الالكتروني		
ممثل المشروع في الجهة الطالبة:	*المسؤول الأعلى الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في الجهة الحكومية التي تقترح المشروع.*	
الموافقة (الوزير):		

هذا القسم مخصص لاستخدام الجهة المراجعة الدارسة (فقط)

يجب تعبئة القسم بواسطة وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بما في ذلك التعليقات والملاحظات والأحكام المتعلقة بالورقة المفاهيمية للمشروع

بمجرد أن يوقع الوزير موافقته، لا يجوز للجهة الطالبة كتابة أي شيء تحته. ويتم تقديم جميع الملاحظات اعتبارا من ذلك الوقت من قبل المُقَيِّمين.

سيتم تقييم الورقة المفاهيمية للمشروع بواسطة وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية ***وفقًا للتعليمات ومعايير تقييم الجودة التي يمكن رؤيتها بوضوح في العمود الأيسر من النموذج الموضح أعلاه.*** *يتم تضمين معايير تقييم الجودة بشكل متعمد في النموذج من أجل إظهار الشفافية الكاملة ولكن أيضًا حتى لا يكون لدى مقدمي مقترح المشروع أي شك حول مستوى وجودة المعلومات المطلوبة من أجل إجراء فحص مسبق ناجح لمُقْترح المشروع.*

سيكون التقييم الأولي إداريًا لضمان اكتمال جميع أقسام النموذج وعدم وجود أجزاء لم يتم تعبئتها، *وسيتعين أيضاً توقيع المذكرة المفاهيمية من قبل الوزير المختص ومعظم كبار المسؤولين في الجهة الحكومية المُقَدِّمة للمُقْترح. وتعبئة جميع الأقسام هو أمر إلزامي، وسيتم إعادة الورقة المفاهيمية إلى الجهة الطالبة لاستكمالها في حالة وجود أي فجوات أو أسئلة غير مكتملة في النموذج.*

بمجرد الانتهاء من التقييم الإداري بشكل مرضي، سيتبع المقيّمون معايير تقييم الجودة الموضحة في العمود الأيسر من النموذج. *تم تصميم معايير الجودة هذه خصيصًا لكل قسم للتأكد من أن الإجابات على الأسئلة المطروحة والمعلومات المطلوبة هي ذات جودة كافية. ويمكن للمسؤولين الذين يعبؤون النموذج استعراض معايير كل قسم عند تعبئتهم النموذج من أجل التأكد من أن الإجابات التي يقدمونها والمعلومات التي يوفرونها كافية للحصول على أقصى عدد من النقاط، وأولئك الذين يعبؤون النموذج لديهم نفس المعلومات والتوجيهات التي يمتلكها المقيّمون، بحيث يكون هناك كل الفرص متوفرة ليمضي المشروع الجيد قُدُمًا ولذلك فمن مصلحة المسؤولين الذين يعبؤون النموذج اتباع المعايير والتعليمات بأمانة لإعطاء لمقترحهم أفضل فرصة للنجاح.*

من أجل أن يتقدم المشروع الى المراحل التالية، من الضروري تحقيق "النجاح" في كل سؤال تقييمي في النموذج. *ويتضمن كل سؤال في الورقة المفاهيمية إمكانية تحقيق نتيجة من النتائج الثلاثة: "فشل"؛ "غير واضح" أو "نجاح". وسيتم تحديد كل نتيجة بالكامل وفقًا للمعايير الموضحة في "توجيهات تحقيق النتائج" الموضحة على الجانب الأيمن من السؤال. ولا يمتلك المقيّمون السلطة لاستخدام أي معايير أخرى.*

يختتم المقيمون تقييمهم بإحدى الطرق الثلاث التالية:

1: "نجاح التقييم المبدئي" خاضع للتمويل (للمشاريع الأصغر) أو تمت الموافقة على الانتقال الى دراسة الجدوى (للمشاريع المتوسطة و الأكبر) - وهذا يعني أنه تم تحقيق النجاح في جميع أسئلة التقييم.

.

سيتم تعيين رقم مرجعي فريد للمشروع في هذه المرحلة، على الرغم من الموافقة على الورقة المفاهيمية، إلا أنها قد تبقى خاضعة للشروط المرتبطة بالموافقة، وقد يتطلب ذلك حل قضايا مثل إستملاك الأراضي أو الحصول على التصاريح والتراخيص.

2: "إعادتها للمزيد من العمل" *(التوضيحات مطلوبة) - سيتم التوصل إلى هذا الاستنتاج إذا كان المقترح يبدو قَيِّمًا ولكن التفسيرات المقدمة ليست واضحة، مما يعني أنه لا يمكن منحه علامة "نجاح". ويمكن الإشارة أيضًا إلى أنه لم يتم تقديم معلومات كافية ليتمكن المقيّم من التوصل إلى نتيجة أو لا يوجد دليل داعم عندما يتطلب السؤال ذلك.*

عندما يتم تقييم الورقة المفاهيمية على هذا النحو، يتم إرجاع النموذج مع وصف مُعَلَّل للجزء الذي يحتاج إلى توضيح أو مزيد من المعلومات مع إعطاء تعليمات حول كيفية حل المشكلة (المشكلات) المحددة من أجل تحسين المقترح. ولتوفير الوقت، في حالة وجود توضيحات بسيطة، قد يكون من الممكن حل المشكلة عبر تبادل رسائل البريد الإلكتروني. عندما تكون الهيئة المُقترحة واثقة من أنها قد حلت المشكلة (المشكلات) المحددة ، فسوف تعيد الورقة المفاهيمية إلى وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية*للمزيد من التقييم.*
لذلك ، فإن إعادة النموذج للمزيد من العمل عليه هو نتيجة لسؤال أو أكثر من الأسئلة التي يتم تقييمها على أنها "غير واضحة". وفي حال تم تقييم 30٪ أو أكثر من الأسئلة على أنها "غير واضحة"، فسيتم اعتبار ذلك "فشل".

3 " مرفوض" – غير قادر على إقناع المقيمين بقيمة المشروع

في حالة منح سؤال واحد أو أكثر من أسئلة الورقة المفاهيمية علامة "فشل"، فسيتم رفض المشروع. ومع ذلك، فإن المقيّم ملزم بتقديم أسباب مكتوبة على النموذج المرتجع للنتيجة المعطاة. وينبغي على الهيئة المُقترحة بعد ذلك أن تقرر ما إذا كان من الممكن إعادة تقديم المقترح أم لا بعد التعامل مع أوجه القصور المحددة عن طريق تعديله أو التخلي عن المقترح باعتباره فكرة سيئة.

سيتم إبلاغ دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية بالنتيجة من خلال وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية، ***في حالة الحصول على نتيجة إيجابية للتقييم.***

ملاحظات المراجعين:

()نجح الفحص المسبق *(تم الحصول على علامة نجاح في جميع أسئلة التقييم)*

()إعادتها للمزيد من العمل عليها *(أقل من الحصول على علامة نجاح في كل الأسئلة، ولكن ليس بما يكفي للرفض)*

السبب (الأسباب):

()مرفوض *(تم الحصول على علامة "فشل" لأكثر من سؤال تقييم)*

السبب (الأسباب):

قام بالمراجعة:	**الاسم**	**التوقيع**
التاريخ		